



الأبوعية Atar

العدد (29)، الخميس، 9 مايو 2024م

# العدالة المناخية وإعادة إعمار السودان

ساري الحاج نُقْد



قمة مؤتمر الأطراف المعني بالتغير المناخي (كوب 28)، الذي عُقد نهاية العام الماضي في دبي، اتفق ممثلو الدول المشاركة على البدء في إنفاذ مشروع صندوق لتعويض الخسائر والأضرار الناتجة عن آثار التغير المناخي على البلدان الفقيرة، وقد جرى الاتفاق على إنشائه في المؤتمر السابق (كوب 27) الذي عُقد بمدينة شرم الشيخ نهاية العام 2022، في إعادة بعث للمشروع الذي طُرح في مؤتمر كوبنهاغن 2009، إذ قُدِّرت قيمة التعويضات حينها بحوالي 100 مليار دولار سنوياً، تُصرف للبلدان الفقيرة لتعويض الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التغيرات المناخية. ويُعتبر المراقبون أن تفعيل هذا القرار يُعدّ انتصاراً تاريخياً يصبّ في تحقيق العدالة المناخية التي طال انتظارها. لكن هل يمثل السودان جزءاً من هذه الدول المستحقة للتعويضات المناخية؟ وهل يمكن حقاً لهذا المشروع أن يكون بمثابة طوق النجاة للاقتصاد السوداني، تماشياً مع بيئته وفرص الاستثمار فيه، ليسهم في إعادة دوران عجلة إنتاجه؟

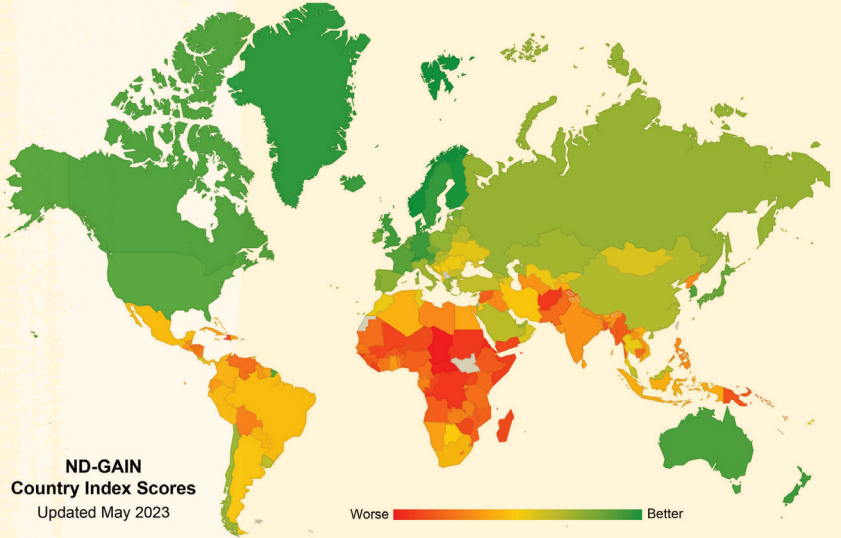
كما هو معلوم، فإنّ النشاط الصناعي هو المسؤول الأكبر عن زيادة معدلات احترار الكرة الأرضية، إذ إنه يعتمد اعتماداً واسعاً على استخراج الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) من باطن الأرض كمصدر للطاقة حققت به دول الشمال (أوروبا وأمريكا) ثورتها الصناعية ورفاهها الاقتصادي وأمنها الاجتماعي.

ولما يزيد عن قرن ونصف، لم تتوقف دول الشمال عن التوسع الصناعي واستعمار بيئة كوكب الأرض وتلويثها، محمّلة في ذلك نفسها مسؤولية تاريخية عن ما يعانيه الكوكب من كوارث طبيعية وتحديات بقاء واستدامة، لا سيما التي نشأت عن الاحتباس الحراري وآثاره المدمرة كنتيجة مباشرة للتغير المناخي. ومن هنا نشأ مفهوم «العدالة المناخية»، كمقاربة اجتماعية وسياسية وأخلاقية وربما دينية لتحقيق العدالة بين البشر في ما يتعلق بأفة التغير المناخي من حيث تسمية المتسبب والضحية.



كوب 27 - شرم الشيخ - رويترز

ولعلّ التساؤل الذي يدور في ذهنك عزيزي القارئ: لماذا تضرّرت البلدان الفقيرة (وأبرزها السودان) أكثر من غيرها بالتغير المناخي؟ وللإجابة عن هذا السؤال نرجو منك التكرم بإلقاء نظرة على خريطة العالم المرفقة في الشكل (1).



الشكل (1) (مبادرة نوتردام للتكيف العالمي) ومدى تأثر دول العالم بالتغير المناخي. [المصدر.](#)

إن المتأمل في التوزيع الجغرافي للبلدان الغنية ذات النشاطات الصناعية الضخمة، سيلاحظ أن غالبيتها تقع شمال الخطوط المدارية، وهي المناطق الباردة والباردة جداً، وبالتالي فإن تأثير زيادة درجات الحرارة في تلك المناطق سيكون ذا أثر محدود، باعتبارها مناطق باردة بطبيعتها، فضلاً عن أن لديها من القدرة الاقتصادية والتقنيات الحديثة ما يُمكنها من اتخاذ التدابير المناسبة للتكيف مع الارتفاع النسبي في درجات الحرارة. بالمقابل وللمفارقة، فإن غالبية البلدان الفقيرة وفي مقدمتها السودان، تقع في المنطقة المدارية وعلى مقربة من خط الاستواء والمعروفة بدرجات الحرارة العالية جداً، والتي قد تصل في فصل الصيف إلى ما يقارب 55 درجة مئوية. وبحسب [إحصائية](#) حديثة أصدرتها جامعة نوتردام، يحتل السودان المركز (179) عالمياً من حيث التأثير بظاهرة التغير المناخي من جملة 185 دولة، وبذا يكون السادس من حيث استحقاقه للتعويض. يتضح ذلك من التطرف البائن في الظواهر المناخية خلال الأعوام الأخيرة.

في العام قبل الماضي 2022، اجتاحت البلاد فيضانات دمّرت حوالي 5.4 مليون فدان من الأراضي الزراعية وتأثر بها ما يقرب من 600 ألف أسرة جراء فقدان محاصيلهم ومراعيهم، وفُقد ما يزيد عن 108 آلاف رأس من الماشية، فضلاً عن تدمير 31 قرية و47 ألف منزل وموت 89 شخص ونزوح 136 ألف شخص بحسب [تقرير](#) الأمم المتحدة.

أما في ما يتعلق بمعدلات التصحر والجفاف فقد تسارعت على نحو ملحوظ، صاحبها تقلص ظاهر في الغطاء النباتي، مما أدّى إلى موت وهلاك أعداد كبيرة من الكائنات الحية والمواشي، الأمر الذي أدى بدوره إلى موجات المجاعة ونشوب الاحتراب والنزاعات المسلّحة بسبب الصراع على المراعي. ولعلّ الحرب التي تدور رحاها في السودان لما يزيد عن عام، هي أحد تمظهرات التغير المناخي التي زادت من حدة الصراع على الموارد، كما جعلت من السودان ملاذاً لكثير من اللاجئين المناخيين من دول جنوب الصحراء، حيث استحال الحياة في تلك المناطق جراء موجات التصحر والجفاف التي اجتاحت دول النيجر ومالي وتشاد، فصار السودان ملجأً ووجهة مناخية بثرواته المائية ومساحاته الزراعية قياساً بدول جنوب الصحراء. وتشير التقديرات إلى أن موجات النزوح من غرب أفريقيا تجاه السودان سوف تتضاعف خلال الأعوام القادمة جراء تصاعد وتيرة الاحتراب في تلك المناطق، مما يعرّض السودان لمزيد من التحديات الاقتصادية والأمنية والديموغرافية.



Independent / فيضانات العام 2022



/ ASHRAF SHAZLY / AFP / Getty Images الجفاف شمال الفاشر

دراسة صادرة عن وكالة الإغاثة والتنمية والمختصة بدول شرق أفريقيا، أكدت أن السودان، في ظل السياسات المناخية الحالية، قد يواجه انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32.4% بحلول عام 2050 وبنسبة 83.9% بحلول عام 2100 كنتيجة مباشرة للتغير المناخي؛ مما يعني أن السودان كان وسيظل معرضاً لمزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية جراء التغير المناخي ما لم تتغير السياسات المناخية الدولية.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن السودان لا يملك من المقدرات الاقتصادية، ما يمكّنه من التصديّ لآثار التغير المناخي، ومع استصحاب حقيقة أن السودان لم يكن مسؤولاً يوماً عن رفع درجة حرارة الكوكب، إذ إن البصمة الكربونية «الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري» للمواطن السوداني تقدر بـ (0.45) طن فقط، مقارنة بـ (16.1) طن للأمريكي الذي يهنأ برغد العيش ورفاهية الحياة؛ فإنّ السودان يُعتبر على رأس الدول المستحقة للتعويض المادي، لا سيّما من حيث التعرّض للآثار الاقتصادية والأمنية والسياسية الناتجة عن التغير المناخي.



كوب 28 / دبي - AP

وفور إعلان سلطان الجابر (رئيس كوب 28) عن إنفاذ قانون صندوق الخسائر والأضرار، أعلنت الإمارات عن مساهمتها بما يقدر بـ 100 مليون دولار، تبعها الاتحاد الأوروبي واليابان بحوالي 600 مليون دولار، ليصبح إجمالي المبلغ حوالي 790 مليون دولار كتعهد أولي يراه مراقبون غير كافٍ لتعويض الخسائر للدول النامية والمقدّرة بـ 400 مليار دولار. وصرّحت فريديريك رودر، من منظمة «غلوبال سيتيزن Global Citizen» غير الحكومية، أن أرباح شركات النفط والغاز المليارية كفيلاً بأن تُلبي جميع متطلبات هذا الصندوق. وهذا ما ألح إليه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، من أن الدول غير المسؤولة تاريخياً عن الاحتباس الحراري كالصين ودول الخليج (حيث أن نهضتها الصناعية بدأت متأخرة نسبياً)، يجب عليها أن تساهم أيضاً في هذا الصندوق. ولعل الجدل الدائر حالياً في أن الصندوق يجب أن يمول المشروعات المتجدّدة، يصبّ في مصلحة السودان؛ فصندوق المناخ الأخضر المزمع تدينيه سوف يقتصر دوره على تمويل مشروعات الطاقة المتجددة، التي ستتماشى مع حاجة السودان إلى توسيع وزيادة فرص إقامة السدود ومشروعات الطاقة الشمسية، مما سينعكس بصورة مباشرة على سد فجوة الطاقة، ويُمكن من إدارة المشروعات الزراعية الصناعية.

وأمام هذا الاستحقاق المشروع، وفي ظلّ الحرب المستعرة في السودان، يلوح في الأفق وعدٌ بتذليل عقبات تمويل إعادة إعمار السودان فور إيقاف الحرب عن طريق بوابة صندوق الخسائر والأضرار المناخية. ولعلها المرة الأولى التي يطرح فيها المهتمّون بأمر البيئة والمناخ مشروعاً لصنع القرار السياسي، يعود بالنفع المباشر دون تقديم توضيحات؛ كما أنه سيكون من المفيد للسودان تنشيط تفعيل الشراكة مع دول الإيغاد التي يتصدّر عدد من بلدانها قائمة الدول الأكثر ضرراً من التغير المناخي والأكثر استحقاقاً للتعويضات للاستمرار في مطاردة ومحاصرة الأطراف الدولية المعنية بتنفيذ هذا المشروع لقطع الطريق على معارضيهِ من المجموعات الرأسمالية المتنفّذة سياسياً والتي تخشى أن يُفقد هذا التوجه سطوتها على الاقتصاد العالمي.



مجلة تصدر أسبوعياً عن  
مركز سودان فاكس للصحافة



نعمل على السودان،  
من كل مكان

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً

على البريد الإلكتروني،  
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:  
[atar@sudanfacts.org](mailto:atar@sudanfacts.org)

على WhatsApp أو Signal،  
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أتر» أو «Atar» في التطبيق على الرقم:  
+254115438212

للانضمام إلى شبكة مراسلي أتر في السودان الرجاء مراسلتنا على:  
[correspondent@sudanfacts.org](mailto:correspondent@sudanfacts.org)



[@atanetwork](https://www.facebook.com/atanetwork)